بان الوجود المطلق للعقل الفاعلية متقدم بالذات على المعلول فيكون
معتبرا في العلة التامة فيلزم التركيب من هذا الوجه وايضا لابد
من اعتبار القابلية مع الفاعل فيلزم التركيب في كل علة تامة
بهذا الوجه ايضا وايضا لابد من اعتبار ارتفاع المانع معه
ولا فائدة في عدم فرض تصور المانع اقول يمكن ان يجاب
اما عن الاول فبان يتشبث بذيل الانصاف فانه لا يخفى على المنصف
ان ليس للوجود المطلق دخل في وجود المعلول كيف ولا وجود مطلقا
عند الشيخ الاشعري ومتابعيه مع ان وجود المعلول حاصل
ولو كان للوجود المطلق دخل في العلية لزم تقدم الشيء على نفسه
في اقتضاء الوجود الخاص الواجبي للوجود فانه لا فرق بين
علة وعلة واما عن الثاني فبان يقال لا يمكن اخذ الماهية
الممكنة من جانب العلل بل انها معلولة ومجعولة باعتبار اتصافها
بالوجود فان معنى معلولية الشيء الاحتياج الى شيء آخر
في وجوده وهذا لا يصدق الا على الماهية من حيث انها
لا تحتاج تلك الماهية اليها في وجودها وهو ظاهر واما كون الماهية
علة قابلة فانما هو لنفس الوجود والوجود ليس من عداد المعلول
المراد في هذا المقام فعلى هذا يندفع ايضا سائر الشبهات
الموردة بالماهية القابلة فليتأمل لكن بقي في كون الماهية علة قابلة
لنفس الوجود شيء وهو ان العلة القابلة بنسبتها الى الوجود والعدم على السوية

فكيف يصح

فكيف يصح ان يكون علة لخصوص الوجود لان العلة لا يتساوى نسبتها
الى ضد معلولها فتأمل وعن الثالث بان المراد بعدم تصور
المانع انه يمتنع ان يتصف شيء من الاشياء بمانعية فاذا لم يكن
انتفاؤه جزءا من العلة فانه يرجع الى سلب المانعية فلا يحتاج
المعلول الى انتفاء شيء من الاشياء اذ لا شيء منها بمانع عنه
وكون المعلول على تقدير تحقق المانع غير موجود لا يقتضي دخول
انتفاء المانع في العلة لجواز ان يكون للعلة من غير توقف
التاثير عليه فليس كل ما لا يكون المعلول موجودا على تقدير
وجوده المعلول على انتفائه نعم لو كان اتصافه بالمانعية
واقعا لكنه غير موجود لكان انتفاؤه جزءا من العلة
قال فالامكان ماخوذ في جانب المعلول فانا ناخذها الخ **اقول**
لا يقال هذا مخالف لما ذكر في بحث كون الامكان علة
للحاجة والحدوث فانه صرح ثمة بان الامكان والاحتياج
علتان لاتصاف الماهية بالوجود فليطلب ثمة لانا نقول
ان معنى قوله فانا ناخذ شيئا ممكنا لم يطلب له علة ان طلب
العلة بعد اخذ الامكان في جانب المعلول مشاهد بانه
لا يقصد في تفسير العلة في هذا المقام شموله لمثل الامكان لان
لا يكون الامكان محتاجا اليه للممكن في وجوده فان الاحتياج
والامكان وما يشابههما موضوعة اولا ومفروغ عنها

Copyright © King Saud University